محضر الجلسة رقم 990

التاريخ: الثلاثاء 23 من صفر 1436 هـ (16 ديسمبر 2014 م)
الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.
التوقيت: ساعتان ودقيقتان، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية والأربعين مساء.
جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015:
- التصويت على الجزء الثاني؛
- تفسير التصويت.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.
السادة الوزراء المحترمون،
السيدة والسادة المستشارون المحترمون،
نخصص هذه الجلسة للتصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015 والتصويت على مشروع القانون المالي برمته وتفسير الفرق والمجموعات لتصويتها.
ونبدأ بالتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015:
الجزء الثاني/ وسائل المصالح/ النفقات من الميزانية العامة وميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة؛
الميزانية العامة/ الجدول "ب" (المادة 48)/ التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:
نستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت على القوائم المدنية ومخصصات السيادة وميزانية البلاط الملكي، إدارة الدفاع الوطني:
مشروع ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية ومخصصات السيادة والبلاط الملكي (تصفيقات)، أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:
الموافقون: الإجماع؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: لا أحد.
أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالبلاط الملكي من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:
الموافقون: الإجماع؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: لا أحد.
مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني:
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:
الموافقون: الإجماع؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: لا أحد.
أعرض للتصويت الفصل المتعلق بإدارة الدفاع الوطني من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:
الموافقون: الإجماع؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: لا أحد.
وننتقل الآن للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات: الموظفون والأعوان، المعدات والنفقات المختلفة.
مشروع ميزانية مجلس النواب: الإجماع طبعا.
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:
الموافقون: الإجماع؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: لا أحد.
مشروع ميزانية مجلس المستشارين: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة من الميزانية العامة لسنة 2015:
الموافقون: الإجماع؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: لا أحد.
مشروع ميزانية رئيس الحكومة: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:
الموافقون: الإجماع؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: لا أحد.
مشروع ميزانية المحاكم المالية: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:
الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:

الموافقون: الإجماع، لا معارض ولا ممتنع.

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات...

نعم؟ بالنسبة لأي وزارة؟ مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات، فيها تصويت؟

أعرض هذه الميزانية للتصويت:

الموافقون: 49؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون..

أرجوكم، الإخوان، الله يخليكم اشوية ديال الهدوء في القاعة باش نعرفو نضبطو أمورنا، الله يجازيكم بخير.

السادة المستشارون، أرجوكم اشوية ديال الهدوء باش نعرفو نضبطو الجلسة، الله يجازيكم بخير.

طرحنا ميزانية وزارة العدل والحريات للتصويت، قلنا أن الذين وافقوا على هذه الميزانية هم 49.. وا الله يجازيكم بخير، إما تخليونا نسيرو الجلسة أو كل واحد يقول لنا الكلام ديالو، نبقاو نتبعوه، هذا يقول لي لا، هذا يقول لا، راه ماشي معقول، راه واحد اللي كيسير الجلسة وكاين أمين، إما نثيقو فيه كأمين أنه كيحسب أو لا.. ما يمكنش نبقاو، الله يجازيكم بخير، وراه الجلسة ديالنا جميع، ماشي ديال الأمين ولا ديال الرئيس، خصنا نتساعدو باش ندبروها تدبير جيد، والسلام.

قلت الموافقون على هذه الميزانية هم 49 والمعارضون لا أحد والممتنعون عن التصويت على هذه الميزانية اشحال؟

الممتنعون: 62.

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:

الموافقون: الإجماع، لا معارض ولا ممتنع.

مشروع ميزانية وزارة الداخلية: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:

الموافقون؟ احسب اشحال ممتنع والباقي.. الموافقون اشحال باش نعاودو الحساب نيشان لكي لا.. سنجمع العدد الذي وافق والعدد الذي امتنع ونخصم منه العدد الذي.. 111 ناقص 5 هي 106.

الموافقون= 106؛

الممتنعون= 5.

مشروع ميزانية وزارة الاتصال: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:

الموافقون لصالح وزارة الاتصال؟ احسب الموافقون؟ إذا اتفقتو أن نعمل بنظام "نفس العدد" غادي نعملو به، إلى ما اتفقتوش غادي نطرحوه، اللي ابغيتو.

الموافقون= 52؛

المعارضون=61؛

الممتنعون= 5.

مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:

الموافقون: 53.. لا، كانت 52، زدنا 1، أصبحت 53؛

المعارضون: نفس العدد، يعني 61؛

الممتنعون: 5.

مشروع ميزانية وزارة التربية والتكوين المهني: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:

الموافقون: نفس العدد (53؛ 61؛ 5).

مشروع ميزانية وزارة الصحة: سنعتبر نفس العدد لكي نربح شيئا من الوقت.

أعرض للتصويت ميزانية وزارة الصحة، لأنه وقع فيها تغيير في التصويت، الفصول المتعلقة بها من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بها، أي بوزارة الصحة:

الموافقون: 54؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية وزارة السياحة: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015: نفس العدد؟

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة:

الموافقون: الإجماع.

نعم سيدي؟ إيوا علمونا قبل.. سمعونا الصوت ديالكم باش ما نديروش اسميتو.. ابغيتو نديرو هاذ العملية، ماكاين مشكل.

إذن، قلت الميزانية العامة للحكومة: الموافقون؟ الموافقون اشحال؟

إيوا راه السي دعيدعة قال لك راه عندو مراجعة، بلا ما يسمعني أنا أشنو غندير، أنا اللي...

المعارضون: 62؟

الممتنعون: 5.

إذن، الموافقون على ميزانية الأمانة العامة للحكومة: 116؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 5.

مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:

الموافقون: 55؛

المعارضون: 67؟

الممتنعون؟

إذن، المعارضون هما 67+5 إيوا قولوها، قولوها لنا، الله يخليكم، راه هاذ الشي واجبكم، ماشي واجبي أنا.

إذن، المعارضون هما 67 وقولوا لي زد عليها اللي كانوا كيمتنعوا باش أنا نعرف.

إذن، المعارضون: 67؛

الممتنعون: 5.

شوف، الله يخليكم، أنا كنهضر مع الأمين، الله يجازيكم بخير، هو اللي كيضبط الجلسة، وملي نطرح للتصويت اللي موافق يقول أنا لأن ابغينا نضبطو، وخصنا نضبطو، خص يرفع اليد ديالو، واللي كيقول ممتنع كذلك، واللي كيقول أنه يعارض كذلك. هذي كنعرضو الآن الموافقون على ميزانية وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك.

الأمين اللي كيحسب بجانبي كيقول 55، إذن هما 55؛

المعارضون: 62؛

الممتنعون: 5.

شوف، الله يخليكم، باش نضبطو خليو الأمين يضبط معنا الجلسة،الله يجازيكم.

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:

الموافقون: نفس العدد؟ باش تجاوبوني الآن باش نقول كذا وكذا وكذا، إلى كنتو كاين تما ممتنع، كاين امتناع؟

الموافقون: 55؛

المعارضون: 62؛

الممتنعون: 5.

نعم؟ إذن 62 + 5 = 67 ممتنع ولا معارض.

مشروع ميزانية وزارة الشباب والرياضة: أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من جدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015: الإجماع؟

خليو رؤساء الفرق يهضروا بلسان الإخوان، الله يخليكم، باش ماشي كل مرة.

ميزانية وزارة الشباب والرياضة:

الموافقون: 55؛

المعارضون: 67؛

الممتنعون: لا ممتنع.

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: الإجماع.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة... إذن الموافقون على ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هو 55 + 62 هو 117؛

الممتنعون: 5.

أعرض **مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة**:

الموافقون؟ أرجوكم اشوية ديال تحمل المسؤولية، لأنه لا يمكنكم.. ما غاديش نمشيو هكذا مزيان، لا يمكن أن أسمع أصواتا تقول لا أحد، وملي كنعرض كيقولوا لي كذا، الله يجازيكم بخير.

الموافقون: 55؛

المعارضون: 62؛

الممتنعون: 5.

إذن، ننتقل إلى **مشروع ميزانية وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني**:

الموافقون: 55؛

المعارضون: 62؛

الممتنعون: 5.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة**:

الموافقون: نفس العدد؛

المعارضون: نفس العدد؛

الممتنعون: نفس العدد.

إذن، غادي نمشيو بهاذ النظام ديال نفس العدد ملي كنشوفوا شي حاجة تغيرت وقفوا قبل ما نديرو عملية التصويت.

إذن، أعرض للتصويت **ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي**: نفس العدد.

أعرض ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

الموافقون: 117؛

الممتنعون: 5.

أعرض للتصويت **مشروع وزارة الثقافة:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية وزارة السكنى وسياسة المدينة:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: 62؛

الممتنعون= 5.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 67.

السي الحسن سليغوا، خلينا نضبطو، الله يجازيك بخير.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:**

الموافقون: الإجماع، لا معارض، ولا ممتنع.

النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ب" المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان:** الإجماع.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط:** الإجماع.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:** الإجماع.

ما كاين مشكل، سأعطيكم كل الوقت الذي ستحتاجونه. أنا الآن بصدد عرض ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر للتصويت:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: 62؛

الممتنعون: 5.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:**

الموافقون: 55؛

إذا كان الأمر يتعلق بنفس العدد نقولو نفس العدد.

المعارضون: لا أحد،

الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

الموافقون: الإجماع.

أعرض **الجدول "ب" برمته** للتصويت كما عدل، احنا ما تهضرو هنا غي على ما عدل، أما قبل ما يعدل راه ما تنطرحو والو قبل أن يعدل. راه هاذ الشي اللي كنديروه كلو لأنه بناء على ما سبق تعديله على مستوى اللجنة، وما عندناش جوج حوايج، شي عدل، شي ما عدلش، عندنا مشروع واحد كما عدل بطبيعة الحال هو اللي...

الموافقون: 55؛

المعارضون ؟

سأعرض بالتأني المطلق، أعرض **الجدول "ب" برمته** للتصويت:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض المادة 48 للتصويت:

الموافقون: لا أحد؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: إجماع على الامتناع؟ إيوا عاونونا، قولوا لنا إجماع على الامتناع باش نعرفو أشنو كنديرو، ما ابغيتوش تصوتوا.

الجدول "ج" المادة 49 ورد بشأنها تعديل من فرق المعارضة، والكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل أصحاب التعديل يقدموه.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

مشهد سريالي. هاذ التعديل، السيد الرئيس، الذي يشرفني أن أتقدم به باسم فرق المعارضة الأربعة، واللي كنعرفو مسبقا أن الحكومة سترفضه، ونعرف مسبقا أن إخواننا في الفرق المساندة للحكومة، أعني قلوبنا معكم وسيوفنا ضدكم.

وهاذ التعديل باختصار شديد أشنو اللي كنقترحو فيه؟ كنقترحو فيه إعادة توزيع اعتمادات الاستثمار التي تهم عدد من القطاعات الوزارية الحكومية، واللي انطلاقا من المعطيات الرسمية التي تقدمها الحكومة المحترمة، المعدل العام ديال الإنجاز ديالها لا يتجاوز65%، كنطلبو نقصو خصم 20% من الاعتمادات ديال الاستثمار المخصصة لمجموعة من القطاعات الوزارية، ماشي كلها، القطاعات الوزارية، من ميزانية الاستثمار ديال ميزانية السيد رئيس الحكومة، وزارة الاتصال، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة، وزارة السياحة، وزارة الشباب والرياضة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني، بحيث أن هاذ المبلغ المتحصل عليه، هاذ المبلغ ديال 20% اللي كنقترحو يتنقص نزيدوه لثلاث قطاعات حكومية، الصحة أولا، التربية الوطنية والتكوين ثانيا، التجهيز والنقل واللوجيستيك ثالثا. لماذا؟

المبررات ديال التعديل: باش نمكنو الحكومة من موارد إضافية لمعالجة معضلة عمرت طويلا، ونظن بأنه آن الأوان لمعالجتها بجرأة، وهي المعضلة المتعلقة نطلعو اشوية قليلا المعدلات المسجلة في الكثير من أقاليم المملكة، المعدلات اللي هي متدنية، وفي المؤشرات ديال التنمية البشرية، في الماء والكهرباء، في الولوج إلى الخدمات الاستشفائية، في الولوج إلى الخدمات التعليمية، في البنية التحتية الطرقية باش نقربو اشوية هاذ الأقاليم اللي بينت الفيضانات بأنها متأخرة في هاذ المؤشرات، نقربوها اشوية من المعدلات الوطنية.

نحن نعرف، في الحقيقة لابد من أن نسجل بأنه وقع نقاش في اللجنة، الحكومة المحترمة أعطتنا في الرفض ديال هاذ التعديل، أعطتنا مبررات مسطرية قانونية، وقالت لنا بأنه هاذ الشي سيربك ميزانية الاستثمار، لأنه كاينة برمجة توضعت، كاين مشاريع توضعت، نعم هاذ الشي سيربك قليلا، ولكن سيربك البرامج والأولويات بالمعنى الإيجابي، لأنه غادي تتم إعادة النظر في المشاريع، وغادي يتم تركيز وتوجيه جزء من المجهود الاستثماري ديال هاذ القطاعات الحكومية اللي كنطلبو تنقص 20% من الاستثمار ديالها، باش من باب التضامن والإنصاف الاجتماعي والمجالي نطلعو اشوية المعدلات ديال مؤشرات التنمية البشرية لكثير من الأقاليم اللي ما اخذاتش الحظ ديالها.

وحقيقة الحكومة رفضت هذا التعديل، واحنا تنقولو هذا يؤكد، مع الأسف، زيف الخطابات والشعارات وكل الوعود المعسولة، وكيتبين لنا مع الأسف بأن الحكومة - وغنقولها بالعربية تعرابت - خوات بالمغاربة في أول (virage)، لأنه احنا كنعطيو إمكانية، ماشي.. نتصرف في الهوامش المتاحة، ما كنقصو من الموارد ديال الدولة، ديال الميزانية، ما كنزيدو في النفقات، كنقولو غير نخلطو من جديد ميزانية الاستثمار ونوجهو جزء منها للمناطق اللي هي في أمس الحاجة.

هذا هو فلسفة هذا التعديل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن، الكلمة للحكومة لتقول كلمتها في التعديل طبعا، قد تقبله ربما.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

الحكومة لا يمكن أن تقبل بهذا التعديل لاعتبارات عدة:

أولا، الحكومة منسجمة مع نفسها ومنطقية، لأن الاعتمادات ديال الاستثمار تتم برمجتها انطلاقا من حاجيات مضبوطة، يتم التعبير عليها من طرف مختلف القطاعات، قطاعا قطاعا، وتتم برمجتها على هذا الأساس، وبالتالي ما يمكنش نجيو من بعد ونقولو غادي نحيدو بكل هذه السهولة وهذه البساطة، غنحيدو 20% من الاستثمارات ديال مختلف القطاعات العمومية وغنديوها لواحد الجهة.

المسألة ليست مسألة مسطرية، المسألة مسألة عميقة، الميزانيات يتم برمجتها بطريقة معقولة ومنطقية، وعلى أساس ديال الأخذ والرد بين وزارة الاقتصاد والمالية والقطاعات والتحكيم ديال السيد رئيس الحكومة والبرامج اللي هي وراء هذه الاعتمادات.

إذن، كاينة برمجة مضبوطة ولا يمكن بهاته البساطة وبهاذ السهولة نقولو

20% غناخذوها من الميزانية ديال الاستثمار ونحولوها لثلاثة قطاعات.

وهاذ الثلاثة ديال القطاعات اللي تيتكلم عليها السيد المستشار المحترم، الوزارة ديال التجهيز والوزارة ديال الصحة وقطاع آخر التعليم، والتعليم والتجهيز صوتيو ضدها، الميزانية دابا عاد عرضناها، دابا عاد صوتوا ضدها، صوتم ضدها قبل التعديل، كيف تصوتون ضدها وتطلبون لها المزيد؟ اسمح لي...

السيد رئيس الجلسة:

أرجوكم، السي الحاج التويزي، الله يعطيك الصحة، أرجوكم، الله يجازيك بخير.

كمل، السيد الوزير، كمل الكلام ديالك، كملتو موقفكم من التعديل؟

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

التعديل غير مقبول لأن المسألة أنا الذي أحدد...

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، راه ما يمكن لناش نشركو الكلام ونضبطو الجلسة، الله يجازيكم بخير، اللي كتعطى له الكلمة هو اللي غادي يتكلم، الله يخليكم.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

التمويل، المشكل ليس مشكل تمويل، المسألة مسألة برمجة، ومسألة مشاريع ودراسة المشاريع، ولا يمكن مرة أخرى بهذه السهولة وبهذه البساطة أن نقتطع 20% من الاستثمارات، ونقول سنحل بها إشكاليات أخرى. ولهذه الاعتبارات فالتعديل غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون: 62؛

المعارضون: 55.

هذاك هو الرقم اللي اشتغلنا به، أ الإخوان، ونحسبو، ما كاين حتى مشكل. احنا جالسين هنا ونحسبو، ما كاين مشكل.

إذن، الممتنعون: 60؛

المعارضون: لا أحد.

إذن، نمر للتوزيع على القطاعات الوزارية والمؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:

سنصوت الآن على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات:

مشروع ميزانية مجلس النواب:

الموافقون: الإجماع.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين:

الموافقون: الإجماع.

مشروع ميزانية رئيس الحكومة: الإجماع.

مشروع ميزانية المحاكم المالية: الإجماع.

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات: الإجماع؟

إيوا وقفوني.

مشروع ميزانية وزارة العدل:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون: الإجماع.

لا. واحد يتكلم من الفريق الله يجازيكم بخير، ماشي واحد يقول، وواحد يقول لي لا، واحد من الفريق باش حتى أنا نضبط الأمور ديالي.

الإجماع؟ إذن، السي حسن، ماشي لا.

إذن، كاين إجماع، أرجوك.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بها من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015:

وزارة الداخلية: الإجماع.

أعرض **مشروع ميزانية وزارة الاتصال:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: 62؛

الممتنعون: 5.

مشروع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر: نفس التصويت؟

هذا الاستثمار.. واحد يتكلم، أ الإخوان، راه ما كنتصنتش مزيان، قل لي أشنو ابغيتي؟

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

نخفو عليكم، السيد الرئيس. نرجوكم أن تعتمدوا نفس نتائج التصويت اللي تمت على الجانب المتعلق بالتسيير، تعتمدوه على الجانب المتعلق بالاستثمار.

السيد رئيس الجلسة:

ولكن لازم أنه وقع فيه الدخول والخروج في ذاك الشي اللي صوتنا عليه لهيه، راه لازم خصنا نضبطوه، لأنه ما كيمكن لياش أنا نضبط ذاك الشي الآخر غير هاكا، كون كان نفس العدد غادي يكون... على كل حال أنا فهمت اللي قال السيد رئيس الفريق، ولكن يصعب تطبيقه لأنه كان فيه واحد التداخل، كيصعب باش نقول أن نفس ما صوتنا به، اللهم إلى اكتفينا نقولو أن ذاك الشي اللي صوتنا به هو الذي غنحتفظو به هنا، وما يمكنش نديرو هاذي.

إذن، قلت الآن نعرض مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث

العلمي وتكوين الأطر:
الموافقون: 55؛
المعارضون: 62؛
الممتنعون: 5.

مشروع ميزانية وزارة التربية والتكوين المهني: نفس العدد؟

خليو رئيس الفريق يهضر، الله يخليكم، راه مرة كنضبط معه هو ومرة كنضبط مع شي أحد آخر كيصعاب باش نضبطو.

إذن، الموافقون على ميزانية وزارة التربية الوطنية:
55 موافق هذي واضحة؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية وزارة الصحة: نعتبرو نفس العدد؟
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية:
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، التكاليف المشركة: نفس الشيء؟

مشروع ميزانية وزارة السياحة: نفس العدد.

مشروع ميزانية الأمانة للحكومة: الإجماع.

مشروع ميزانية وزارة التجهيز واللوجيستيك:
الموافقون: 55؛
المعارضون: 62؛
الممتنعون: 5.

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري:
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية وزارة الشباب والرياضة:
الموافقون: 55؛
المعارضون: 67؛
الممتنعون: لا ممتنع.

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: الإجماع.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالشؤون العامة والحكامة:
الموافقون: 55؛
المعارضون: 62؛
الممتنعون: 5.

مشروع ميزانية وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:
الموافقون: 55؛
المعارضون: 62؛
الممتنعون: 5.

مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:
الموافقون: الإجماع.

إذن، كاين 55+62 هي 117 موافق؛
الممتنعون: 5.

مشروع ميزانية وزارة الثقافة:
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية وزارة السكنى وسياسة المدينة:
الموافقون: 55؛
المعارضون:62؛
الممتنعون: 5.

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون:67.

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:
الموافقون: 55؛
المعارضون: 62؛
الممتنعون: 5.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش

التحرير: الإجماع.

مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان:

الموافقون: الإجماع.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط، هكذا صوت عليها في الجزء الآخر: الإجماع.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون:67.

مشروع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

الموافقون: 55؛

المعارضون: 62؛

الممتنعون: 5.

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الإجماع.

أعرض **الجدول "ج" برمته** للتصويت:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض **المادة 49** للتصويت:

الموافقون: نفس هذا العدد؟

أعرض المادة 49 للتصويت.. ليس كما عدلت، يا إخوان، عندما يصل التصويت هنا يعني ما وصل كيف عدل بطبيعة الحال، لأنه ماشي جوج الحوايج، لأنه كما أحيلت من المجلس دخلت للجنة، دخلت عليها اللي دخلت، لأن هنا ما عدلنا والو، نعم؟

هنا كنعرضو المادة 49 للتصويت، التعديل اللي وارد عليها شفناه، طرحناه للتصويت، صوتتوا عليه، وبالتالي أصبح ضمن هاذ الشي اللي كنهضرو عليه، أصبح ضمنه، لأن التصويت صوتنا عليه، وبالتالي فهو جزء مما أطرحه، عندما أقول أعرض المادة 49 للتصويت ضُمّن داخلها طبعا التعديل اللي صوت بأغلبية، المسألة واضحة بلا ما نقولو كما عدل ولا...

أعرض **المادة 49** للتصويت:

الموافقون: لا أحد.

لا، ماشي الموافقون لا أحد، الموافقون اشحال اللي صادقتو على ذيك المادة بتعديلها من طبيعة الحال، اشحال؟ 67، 62.

إذن، الموافقون: 62، لأن أصبحت هذه المادة تتضمن ذلك التعديل الذي أدخل ضمنها بطبيعة الحال. المعارضون لها هم هاذوك اللي كانوا كيصوتوا ولا لا.

إذن، بالنسبة لكم كما عدلت 52 كتولي ممتنع.. شوف، الله يخليكم باش نتفاهمو مزيان، المادة 49 دخل عليها تعديل، تعديل فاز لأنه داز بالتصويت بالأغلبية، وبالتالي أصبح جزء من هاذ المادة 49 اللي كنعرضها الآن للتصويت؛

إذن اللي كيوافقوا على هاذ المادة هما 62؛

اللي كيعارضوها؟ ما كيعارضها حتى واحد، هذا هو، خاصنا نتفاهمو؛

والممتنعون؟ 60.

الله يعطيكم الصحة، شفتو دابا...

إذن، **الجدول "د" المادة 50**، التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة لنفقات الدين العمومي من الميزانية العامة لسنة 2015:

وزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل من الجدول "د"**: نعتبرو نفس العدد ونسهلو على راسنا هاذ الشي ولا أشنو؟ نفس العدد.

أعرض الجدول "د" برمته للتصويت:

نعم؟ المعارضون لماذا؟ أعرض للتصويت الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل من الجدول "د":

الموافقون؟ لأن التصويت اللي درنا على وزارة الاقتصاد هو:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

هذا هو التصويت اللي دازت به وزارة الاقتصاد والمالية.

الآن أعرض للتصويت الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط وطويل الأجل من الجدول "د": نحتفظو بنفس هاذ التصويت؟

الموافقون: 55؛
المعارضون: 62؛
الممتنعون: 5.
إلى كنت كنسرع، أ الإخوان، قولوا لي ننقص، ما كاين مشكل.
أعرض **الجدول "د" برمته** للتصويت:
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.
أعرض **المادة 50** للتصويت:
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.
أعرض **المادة 51 من الجدول "هـ"**، التوزيع بحسب الوزارات أو المؤسسات لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2015:
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:**
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل والحريات:**
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:**
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:**
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:**
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني:**
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة:**
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:**
الموافقون: 55؛
المعارضون: لا أحد؛
الممتنعون: 67.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة:**
نفس العدد باش نسهلو اشوية؟
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:**
نفس العدد أو إجماع؟ إجماع؟ نفس العدد؟ نفس العدد.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك:**
الموافقون: 55؛
المعارضن: لا أحد؛
الممتنعون: 67.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري:** نفس العدد.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة:** نفس العدد.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:** الإجماع.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:** 55، لا معارض، 67 ممتنع.
أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة**

بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة: نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:** نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة:** نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:** نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:** نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:** إجماع أعتقد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:** إجماع.

أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:** إجماع.

أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:** نفس العدد؛

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:** نفس العدد.

أعرض **الجدول "هـ"** برمته للتصويت:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض **المادة 51 للتصويت:** نفس العدد.

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

المادة 52، الجدول "و" التوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة للاستثمارات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة لسنة 2015:

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:** الإجماع.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصفة مستقلة التابعة لوزارة العدل والحريات:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:** الإجماع.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:** الإجماع.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة:** نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:** نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة:** نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:** الإجماع.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة النقل والتجهيز واللوجيستيك:**

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري**:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون= 67.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة**: نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية**: الإجماع.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني**:

نفس العدد (55 موافق، لا معارض، و67 ممتنع)؛

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة**: نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي**: نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة**: نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية**: نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة**: نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني**: الإجماع.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط**: الإجماع.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر**: الإجماع.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني**:

55، ولا معارض و67 ممتنع.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية**: نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج**: نفس العدد.

أعرض **الجدول "و" برمته** للتصويت:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض **المادة 52** للتصويت:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

المادة 53، الجدول "ز"، نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2015:

أعرض للتصويت **نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **نفقات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية**:

الموافقون: 55؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 67.

أعرض للتصويت **نفقات حسابات العمليات النقدية**: نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات حسابات القروض**: نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات حسابات التسبيقات**: نفس العدد.

أعرض للتصويت **نفقات حسابات النفقات من المخصصات**: نفس العدد.

أعرض **الجدول :ز" برمته** للتصويت: نفس العدد.

أعرض **المادة 53** للتصويت: نفس العدد.

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015:

الموافقون: نفس العدد طبعا..

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015:

الموافقون.. الإخوان، راه ملي كنقولو كما عدل راه من باب تحصيل حاصل ومن باب السماء فوقنا، لأنه راه طبعا لو كان ماشي كما عدل وأشنو كنا تنديرو هنايا ؟! راه كنا كنديرو القانون المالي بذاك الشكل اللي درناه، ما يمكنش يكون غير هكاك.

أعرض للتصويت **الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015:**

الموافقون: 62؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: 60.

إذن، أعرض **مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015 برمته**، يعني بجزئه الأول والثاني، للتصويت:

الموافقون: 62؛

المعارضون: 5؛

الممتنعون: 55.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية رقم 100.14 للسنة المالية 2015** بهذه طبعا الأرقام اللي اعطيناها.

تفسير التصويت:

والآن نفتح باب الترشيح لمن رغب في تفسير تصويته ليفسر تصويته. الكلمة لأحد المتكلمين باسم فرق المعارضة والآخر باسم فرق الأغلبية، اللي ابغى يتقدم بتفسير التصويت في حدود 5 دقائق.

الإخوان، الله يجازيكم بخير لم ترفع الجلسة بعد، الله يجازيكم بخير، راه ما رفعناش الجلسة الإخوان، الإخوان السادة المستشارين، الله يجازيكم، ما رفعناش الجلسة آ الإخوان، اللي ابغى يتقدم بتفسير التصويت.

هنالك من يرغب في تفسير تصويته؟ إذا لم يكن هنالك من راغب في تفسير التصويت فسأرفع الجلسة.

تفضل السي حكيم بنشماش إلى ابغيتي تتقدم بتفسير التصويت.

أرجوكم، الإخوان، الله يخليكم، ما رفعناش الجلسة، الله يجازيكم بخير، وهاذ الشي كلو ما كنطلبش من الناس كاع هاذ الشي اللي كنديرو.. أرجوكم لم نرفع الجلسة بعد، ما رفعناش الجلسة، آ الإخوان، اشوية.. الحاج المعطي، الحاج عبو، الله يجازيك بخير. السي المهاشي، أرجوك.

تفضل السيد المستشار إلى بغيتي تدير تفسير التصويت، في حدود 5 دقائق لمن رغب في تفسير التصويت.. في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس،

خلال المناقشة ديال هاذ المشروع نبهنا إلى استغلال الحكومة للأغلبية العددية للحد من مبادرات المعارضة، بما في ذلك تأويلها لبعض مضامين دستور 2011، وهو ما اعتبرناه حصارا لدور المعارضة.

إنني أستحضر هنا الحرب التي شنها السيد رئيس الحكومة على هاذ المجلس مباشرة بعد رفض مجلس المستشارين لمشروع قانون المالية 2014، حرب استعمل فيها جميع الإمكانيات الدستورية وحتى اللفظية، وآخرها قوله داخل هذه القاعة أن المغرب "يعيش أزمة معارضة وليست أزمة سياسية"، نافيا أن تكون الأغلبية الداعمة له تعيش عدم الانسجام.

السيد الرئيس،

المعارضة اليوم تثبت مجددا بأنها قادرة على ممارسة دورها الدستوري كاملا، كما أنها تتوفر على الكفاءة للابتكار والاقتراح وطرح البدائل، فقد تقدمنا بتعديلات وشرحنا دوافعها ووضحنا إيجابياتها على الوطن والمواطن. هذه التعديلات همت كل الطبقات المتوسطة والجماعات القروية والجهات والمناطق الجبلية والنائية ومواجهة الكوارث الطبيعية من فيضانات وتقلبات مناخية التي أصبح يعرفها المغرب.

لنا اليقين إذا الحكومة تخلصت من عقدة المعارضة، وأجادت الإنصات وقراءة ما يصدر عنها من مقترحات، سنكون جميعا، حكومة وأغلبية ومعارضة، قدمنا الصورة النموذجية والمثالية التي تليق بمغرب دستور 2011، وسنكون كذلك رفعنا الأداء البرلماني ومستوى الخطاب السياسي، تنفيذا للتعليمات السامية الواردة في الخطاب الملكي عند افتتاح هذه الدورة، لكن للأسف لازال - أقول لازال - بعض أعضاء الحكومة يرددون على مسامعنا عبارات تنال من مؤسسة البرلمان وتمس سمعة البرلماني، نائبا كان أو مستشارا.

السيد الرئيس،

نحن في المعارضة متشبثون بممارسة حقنا الدستوري في المراقبة والمساءلة والتشريع، نحن كفريق الإتحاد الدستوري وكجزء من المعارضة، ارتأينا.. انتما شفتو كيفاش دازت الأمور الآن على هاذ المشروع كما عدله المجلس، ونتمنى أن تتفهم الأغلبية العددية ديال مجلس النواب موقفنا هذا، الذي هو موقف لمصلحة الشعب المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

الكلمة للمتدخل الموالي عن فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل الأستاذ لحبيب.

نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

واش كاين هناك تدخل ديال الأغلبية والمعارضة ولا الفرق؟ إلى كان تدخل الفرق، الله يخليك، نحترمو الترتيب العددي للفرق.

السيد رئيس الجلسة:

عندي لائحة من المتدخلين عن جميع الفرق وليس أغلبية ومعارضة، والكلمة في الحقيقة كانت لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

الأستاذ عبد الحكيم بنشماش، تفضل في إطار تفسير التصويت، في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

إخواني السادة المستشارون المحترمين،

في كلمة مقتضبة جدا، ولن أتلو عليكم ما كنا هيأناه كتفسير للتصويت. أنا ابغيت نقول بضعة كلمات غتخرج من القلب أكثر مما غتخرج من أوراق هيئت.

أولا، ابغيت باسم فريق الأصالة والمعاصرة نعبر عن ارتياحنا، لأنه شعرنا هاذ العام في المناقشة مع السيدين الوزيرين في اللجنة، شعرنا بأننا اخطينا واحد الخطوة إضافية على درب مهم للديمقراطية في بلادنا، وهو الدرب ديال تعميق النقاش في القضايا اللي كتهم المغرب وحاضر المغرب ومستقبل المغرب، وخضنا نقاش عميق، أحيانا كان متعب، مضني، أحيانا كان حاد، وسجلنا بأن السيدين الوزيرين اللي للحقيقة وللتاريخ على مستوى المناقشات، كان الصدر ديالهم رحب، وتناولنا بالنقاش المعمق المتعب عددا من القضايا المفصلية المرتبطة بالقانون المالي والسياسات ديال البلد والمستقبل ديال المغرب، على هاذ المستوى نحن مطمئنون.

لكن، لابد ما نقولو واحد القضية، فيما يتعلق بالعلاقة ما بين البرلمان والمعارضة، نحن نسجل ونؤكد ما ورد على لسان السيد الرئيس قبل قليل، ما زال كنشعرو بأن هناك شيء ما ليس على ما يرام في العلاقة ما بين هاتين المؤسستين، ما بين الحكومة وما بين المعارضة.

هاذ الشيء الذي ليس على ما يرام يظهر في الكثير من المناسبات وفي الكثير من المستويات وفي الكثير من الجلسات التي تتاح لنا فيها فرصة التفاعل مع الحكومة، من قبيل ما تحدث عنه السيد الرئيس قبل قليل: الخطاب المستعمل عن السيد رئيس الحكومة، وأضيف إلى هذا بأنه أنا سجلت بتقدير ما قاله السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم البارحة، وهو يعقب على المداخلات، لما قال بأن الحكومة تنصت وتتفاعل وتجتهد في سبيل الارتقاء بالعلاقة مع البرلمان، وتستفيد من الملاحظات، وتستفيد من المناقشات إلى غير ذلك.

ولكن، أقول لك يا سيدي الوزير المحترم: هذا لا ينطبق على جميع أعضاء الحكومة، لأنه الوقيتة اللي كيجيو بعض الناس من المعارضة يتكلموا هنا، بعض زملائك كيديروا شي حاجة اللي تدل على سلوك ماشي ديال رجالات الدولة، وابحث فيها، وغادي تلقى بأنه كاين شي حاجة ليست على ما يرام، لأنه أقل شيء إلى ما كنتيش كوزير متفق مع المعارضة، أقل شيء برهن على احترام المعارضة، أقل شيء اعطيها غير وذنيك، ما تعطيني والو، اعطيني غير وذنيك، ولكن حين ترى بأن وزراء ينخرطون في نقاشات ثنائية، وتيديروا بعض الممارسات التي تدل.. أنا عبرت عليها البارح ملي قلت زعما "من يسمع زابورك يا داوود" قل لي قل لي.

باش نكونو واضحين أنا أتكلم معك من القلب، ابغينا نرفعو من المستوى ديال العلاقة ما بين الحكومة والبرلمان، ويكون مستوى رفيع في الخطاب السياسي، في الاحترام المتبادل، في التعاون، في التكامل، وكل واحد عندو مشروعو وعندو برنامجو وعندو تصوراتو وعندو آراؤو.

نسجل كذلك بأنه خطينا واحد الخطوة لا بأس بها على مستوى الرصيد الوثائقي اللي كتجيب الحكومة في مناقشة القانون المالي، الشيء اللي ما كانش متاح في السنوات الماضية، هذا شيء إيجابي ومكسب ثمين، لأنه ملي غيجيو الأجيال الجديدة ديال البرلمانيين غادي يلقاو أنفسهم متكئين ومستندين على رصيد غني جدا من الوثائق ومن المعطيات التي تهم كل الجوانب المرتبطة بالسياسات العمومية في كل القطاعات.

احنا كمعارضة اجتهدنا، وأثرنا معكم جدالات ونقاشات حول قضايا مهمة جدا، ونحن سعداء جدا أنه حققنا نتيجة جزئية، بعد ثلاث سنوات من التفاعل مع هذه الحكومة، كانت دائما فيما يخصنا فريق الأصالة والمعاصرة، كانت دائما المداخلات ديالنا والمساهمات ديالنا في مناقشة مشاريع القوانين المالية المتعاقبة، كانت دائما تستند على أطروحة واحدة، الأطروحة ديال أن بلدنا نضجت فيها الشروط بما فيه الكفاية كي تطرح على جدول أعمالها مسألة إعادة النظر في النموذج التنموي المعتمد في اتجاه تجديده وإغنائه وضمان تأقلمه مع التحديات التي لا ترحم، التي تجري من حولنا.

ونحن سعداء جدا أن الحكومة أخيرا اقتنعت بهاذ الشي، أخيرا الحكومة اهتدت إلى أن هناك ما يستوجب المراجعة في النموذج التنموي، وشفنا واحد (le virage)، مقدمة ديال واحد (le virage) في النموذج التنموي هو أنه انتبهنا أخيرا إلى أنه خصنا نعطيو أهمية للصناعة، وجا الحساب الخصوصي، هذا شيء إيجابي.

فيما يتعلق بالتعديلات، احنا اجتهدنا وجبنا تعديلات...

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

سأختم، السيد الرئيس.

..احنا جبنا تعديلات، ما قبلتوهاش احنا فاهمين اعلاش ما قبلتوهاش، ولكن نتأسف لأنه جبنا تعديلات في الهوامش المتاحة، في المتاح، وكنا ننتظر أنه.. لأنه كاين ما يشوه صورة البلد، هاذ الشي اللي عشناه في مولاي عبد الله، وهذاك الشي إلى عراتو الفيضانات، المواطنون بينوا أمام العالم تيعيشوا في القرون الوسطى، وخصنا نقولو هاذ الشي، ما يكونش عندنا مركب نقص، كان يجب على الحكومة أن تعيد النظر في أولوياتها، وأن تعيد ترتيب أولوياتها، وأن تدخل تعديلات جوهرية على القانون المالي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

.. وهاذ الشي ديال نقص شوية من هنا ونقص شوية من هنا باش نعطيو لهاذ الناس يطلعوا شوية معدلات النمو ديال المناطق ديالهم، كان يجب أن تتفاعل معه الحكومة، لم تتفاعل لاعتبارات لم نستوعبها ولم نفهمها، ويمكن يجي المستقبل...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للمتدخل الموالي عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، الأخت خديجة الزومي، تفضلي أستاذة.

الأستاذة خديجة الزومي عندك 5 الدقايق ياك؟ إلى زدتي شي شوية راه ماكاين مشكل.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

هي في الحقيقة الفريق الاستقلالي أو فرق المعارضة في مجلس المستشارين تتأسف على عدم استجابة الحكومة لمجموعة كبيرة من التعديلات.

صحيح، طبعا لم تقبلوا مجموعة من الأشياء لإجراءات مسطرية أو تقنية إلى غير ذلك، ولكن لو كنتم تستشيرون مع البرلمان كفريق قبل أن تأتوا بهذه الميزانيات، لكانت هناك نقاشات إيجابية.

ثم كذلك، السيد الوزير، رغم أن المشروع لم يكن يرق إلى مطامحنا ولا إلى التغلب على الاختلالات القائمة حاليا، فإننا نسجل أن الحكومة ناقشت بصدر رحب، نسجل أنها لم تستعمل الفصل 77 ابحال السنة الماضية، ثم كذلك نسجل أنها حاولت أن تتفهم مضامين تعديلاتنا، رغم أنها وقفت عند أربع تعديلات التي وافقت أو قبلتها.

استطعنا طبعا أن نمرر مجموعة من التعديلات بالتصويت، ولكن نقول إننا إلى جانب فرق المعارضة نرى في المشروع بعدما عدل إلى حد ما رسالة سياسية أن مجلس المستشارين ليس بمقاطعة تابعة لمجلس النواب، وليس مؤسسة فارغة ودون أية بصمة، علما أن مكوناته بها الاقتصاديون، بها الناس اللي جايين من الجماعات المحلية، بها الناس اللي جايين من النقابات، بها الناس اللي عندهم واحد الكفاءات عالية، إذن لابد أن يبصموا نقاشاتهم، النقاش بقي شهرا وكان حادا، وكان عميقا، لاسيما في اللجن، فمثلا في لجنة الشؤون الاجتماعية كانت الملاحظات كلها تنصب على وزير الشبيبة والرياضة أن هناك مجموعة من الاختلالات في القطاع، وهنا نعتنا بأننا نقول ما نريد، ولكن الأمطار فضحت، بل فضحتنا جميعا في المنتديات الدولية، برا، في الخارج، هنا إلى غير ذلك.

إذن، هذا نموذج أن حينما ننقل مجموعة من الأشياء، فإننا لا نريد أن نخدش أحدا، بل نريد أن نساهم بطريقتنا، لهذا صوتنا إيجابا على المشروع كما تم تعديله لأن من شأن ذلك أن يتجاوز النظرة الموازناتية الضيقة، وأن يساهم في تقديم رؤية شمولية للرفع وخلق فرص الشغل، آملين أن لا تظل الحكومة حبيسة هدف تقليص عجز الميزانية.

ثم صوتنا بالإيجاب على مشروع القانون المالي كما تم تعديله حتى نصحح منهجية الحكومة في التعاطي مع مجلس المستشارين.

ثم كذلك صوتنا بالإيجاب على مشروع القانون كما تم تعديله حتى نتجاوز الأفق التجزيئي الضيق الذي يعرقل عملية الإصلاحات الهيكلية في جانب الموارد، ولا يتناول أبدا الإصلاح الضريبي بنظرة شمولية ومتكاملة.

صوتنا بالإيجاب على المشروع كما عدل لنجعل من التشغيل أولوية أساسية، لأن المشروع في صيغته الأولى لا يقدم أية حلول لعملية ولمشاكل البطالة.

صوتنا كذلك بالإيجاب لنؤكد مرة أخرى أننا لا نعارض من أجل المعارضة، وإنما نتحمل مسؤوليتنا من الموقع الذي نحن فيه بصدق ومصداقية وحرص على المصلحة العليا للبلاد، وكلنا أمل أن لا تلجأ الحكومة إلى أغلبيتها العددية في مجلس النواب، وأن تعود إلى إشهار الفصل 77 لإسقاط تعديلات فرق المعارضة بمجلس المستشارين، لأن هذا سيكون إجهازا مقننا على الديمقراطية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

والكلمة للمتدخل الموالي عن الفريق الحركي. الأستاذ ادريس مرون، تفضل في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد ادريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

احنا صوتنا بالإيجاب انسجاما مع التموقع ديالنا في الأغلبية، أولا.

ثانيا، الأصدقاء اللي تدخلوا قبل مني من المعارضة أكدوا على أن النقاش كان جاد وحاد في نفس الوقت ومفيد، لكن الوزيرين اللي مكلفين بالقانون المالي كان الصدر ديالهم رحب، الشيء اللي جعلنا نشتغلو في جو ملائم وفي اطمئنان وتبادل للآراء والأفكار، وهذا مهم جدا.

قال زملاؤنا في المعارضة أنه في السنة الماضية لم يكن، رغم أننا أكدنا كذلك أن في السنة الماضية كان نفس الجو، تحسن فهذا شيء مهم جدا، سيتحسن فهذا سيكون ممتاز.

فيما يتعلق بالتعديلات، بالطبع احنا في القانون المالي ما جيناش باش ناقشو غير التعديلات، وضعنا المشاكل اللي كنتلاقاوها العام كامل، وكانت

الإجابات مع جميع الوزراء، وسجلت ملاحظات، سجل الوزراء ملاحظات سيعملون بها.

أما فيما يتعلق بالتعديلات، فنحن متيقنون تماما أن الوزراء الذين يهمهم الأمر، سيستغلونها في السنوات المقبلة، إن شاء الله، وهذا ما يحدث في كل الوزارات التي كانت سابقا، كنا كنتناقشو وكيرفضوا تعديلات منذ أن أحدثت هاته الغرفة، ما عمر ما كان كيقبلوا ما يزيد على 4 أو 5 أو 6 تعديلات التي لا تأثير لها على التوزان المالي وعلى المالية، لكن في السنوات اللي كتبع ما هو مفيد كان يأتي به الوزراء أنفسهم، ونهنئ أنفسنا أيضا، لأن الملاحظات اللي تعطت مهمة جدا، وأن الوزراء يأخذونها بعين الاعتبار، على أساس أننا في السنة المقبلة، إن شاء الله، أو اللي غيجي في بلاصتنا سيتابع هذه المسيرة.

قانون هذه السنة جاء وهو ثري أكبر من سابقه، فالمدخول ديال هاذ السنة هو أكثر من السنوات السابقة. كذلك التوزيع، كان التوزيع يذهب إلى جمع ما هو اقتصادي في بلاصتو، ما هو اجتماعي في بلاصتو، ما هو تجهيزي في بلاصتو، وهذي أول خطرة اللي كنشوفو هاذ الأمر، كما أعطيت لنا نظرة حول توقع المشاريع بالجهات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمتدخل الموالي عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

الأستاذ لحبيب لعلج، تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

من يطلب سعة الصدر يجب أن يكون له قسط منها، وكنتأسف أنه ما عندهمش ماشي سعة الصدر، وخا عندهم جوج وذنين ما خلاوش حتى أذن واحدة تسمع، لو كان غير وحدة خرجوها ووحدة خلاوها، ما عندهمش، وهاذ الشي يؤكد ما قلناه في الصباح أنه كلمة الحق أريد أن يحيط بها في هذا المجلس ولن يحاط بها، لأنه على الأقل الأغلبية كانت وما زالت منسجمة مع أفكارها ومبادئها، والمواطنين اليوم المغاربة كلهم كيعرفوا من يشتغل في المغرب، من يجتهد، من يقدم الخدمات، واشكون هو الخطاب ديالو معقول.

كان بودي، أنا وجدت كلمة، ولكني ملي كنشوف أنه، وكنتمنى أن الإخوان يسمعوا هاذ الشي، أنه شؤون الدولة كيجيبوا تعديل في آخر لحظة.

السيد رئيس الجلسة:

السي لعلج أرجوك، السيد الرئيس، الله يخليك، دير تفسير التصويت لكي لا يتفرع النقاش إلى... ركز.

السيد المستشار لحبيب لعلج:

تفسير التصويت ديالنا احنايا، كنقولو، السيد الرئيس، لأنه تفسير التصويت كتفسرو للمعارضة كيفاش احنا فسرنا، المعارضة انصرفت ولابد خصنا نقولو اللي ابغينا، احنايا غير كنتبادلو الهضرة ما بيناتنا، أما المعارضة ما كايناش.

على كل حال، أقول أن الجلسات ديالنا هي محطة دراسة في كلية الحقوق، ويمحصها الخبراء القانونيون، ماذا نقدم لكلياتنا؟ ما نقدم لمدارسنا؟ ما نقدم لشبابنا؟

اليوم، الأغلبية كانت وما زالت أنه ملتزمة مع الحكومة ديالها، وامتنعنا عن التصويت لأنه القانون كيفاش ما جاء أو المشروع ضُرب، أنه ما يمكنش أنه المعادلة اللي كانت معطية للتصويت، ما تعطات لوش، لأن تصويتنا بالامتناع فرض علينا لأننا غير متفقين مع مضمون التعديلات، على سبيل المثال تغيير الأنشطة الموجهة للجهات فيه إخلال كبير بالتوازنات المالية، ذلك أن المعارضة لم تحترم الفصل 77 من الدستور، الذي أصبح من مسؤولية الحكومة والبرلمان على السواء، معتبرين أن هذا التعديل فيه مزايدات كبيرة على اعتبار أنه جاء معزولا على إطاره الصحيح المتمثل في تنزيل مشروع الجهوية المتقدمة، الذي مازلنا ننتظره.

كما أن تعديل تجميع الصناديق وإلقاء ثلاثة صناديق أخرى هي محل التزامات سابقة، أدت ومازالت تؤدي إلى اليوم في وظائفها بشكل عادي، فيه مخاطرة كبيرة. وبالتالي، يصعب معه إلغاؤها في رمشة عين، لأن هذا الإلغاء الذي اقترحته المعارضة سينسف كل مجهودات الحكومات السابقة التي كنا من المساندين لها، وكذا مجهودات هذه الحكومة في محاربة الفقر وكل مظاهر الهشاشة، وكذا ستوقف برنامج فك العزلة الذي ما أحوج العالم القروي اليوم إليه.

وبالتالي، فإن تعديل المعارضة فيه ضربة قوية لكل مشاريع التنمية المحلية التي قطعت فيها بلادنا أشواطا مهمة.

إن اقتراح خلق صندوق موحد هو تدبير اندفاعي، تدبير اندفاعي لا يستند إلى أية دراسة، ولا يستند إلى أية مهنية، بل جاء عن اندفاع وتفاعل خلال المناقشات.

لقد صوتنا بالامتناع لكي نبقى منسجمين مع توجهاتنا وتوجهات الحكومة التي لا يمكن لها أن تقبل بمثل هذه التدابير المفاجئة والمباغتة. سنقول للشعب المغربي أنه برنامج التنمية البشرية نوقفوه؟ نوقفو الصندوق ديالو؟ وا خصنا نكونو غي موافقين مع هاذ المسألة هاذي؟

أمام كل هذه الحيثيات والدفوعات، صوتنا بالامتناع عن هذا المشروع الذي أصبح مختلطا، وقدمنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار هذا التفسير لكي نوضح للرأي العام الوطني أسباب ومسببات هذا الامتناع، مبرزين لزملائنا في المعارضة أن المواقع تتغير، وأن ما يؤسسون له من سلوكات وأعراف خارج ضوابط النظام الداخلي هو مردود عليهم في يوم

من الأيام، "وتلك الأيام نداولها بين الناس".

كثيرة هي المواد التي كنا نريد برمجتها في هذا المشروع، إلا أن الإمكانيات المتاحة تفرض علينا المنطق والبراغماتية، والواقعية والحكامة فرضت منطقها، وسيوفنا وقلوبنا مع المغاربة ومع ملك المغرب، سيوفنا وقلوبنا مع المغاربة وملك المغرب، ليس مع أحد غيرهم، مع المغاربة كلهم وعلى رأسهم سيدي المنصور بالله.

نحن سعداء أن تقول المعارضة أنها سعيدة بالنقاش مع الحكومة، وأنها تعترف أن الحكومة تعاملت معها بإيجاب، ولكن كان بودنا فهم تصويت المعارضة على هذا المشروع.

بكل صراحة لم نستوعبه، بحيث تم التصويت على أغلبية موادها في الجزء الأول بتعديلات لم نستسغ مفادها، في حين الجزء الثاني كان بين موافقة ومعارضة وامتناع.

على كل، سنضع ثقتنا في زملائنا في الغرفة الأولى لتصحيح هذا الوضع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وأعطي الكلمة للمتدخل الموالي عن الفريق الاشتراكي.

السيد محمد علمي، تفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أتدخل في هاته اللحظة من أجل تفسير تصويتنا على مشروع قانون المالية لسنة 2015.

السيد الرئيس،

الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، إلى جانب فرق المعارضة داخل هذا المجلس، صوتنا بالإيجاب على مشروع قانون المالية كما عدلناه بالتصويت، لأن فريقنا لإن كان قد اختار معارضة هاته الحكومة منذ تشكيلها سنة 2012، فإنه مازال مستمرا على نفس النهج، ولكن بما أن السيد وزير الاقتصاد والمالية لم يشهر في وجهنا مقتضيات المادة 77 لأول مرة عكس ما فعله السنة الماضية، أكدنا معارضتنا أثناء النقاش على مستوى لجنة المالية، وأمام التدخل العام في الجلسة العامة، أكدنا معارضتنا للتوجهات العامة للميزانية، لفرضياتها ولإجراءاتها، رغم أننا تحفظنا على بعض الاعتمادات، وذلك لنثبت بالملموس على أن الحكومة لم تتحل حتى بالحد الأدنى من الإيجابية في التعامل مع تعديلاتنا خلال القراءة الثانية أمام مجلس النواب.

السيد الرئيس المحترم،

انخرطنا بإيجابية في تعديل مشروع هذه الميزانية بما يصحح النواقص التي تضمنها وبما يصحح الاختلالات التي أتى بها، وبما يضفي نسبيا بعض الحكامة على مجموعة من التدابير، ونتمنى أن تتحلى الحكومة بنفس الروح الإيجابية في الإبقاء على هاته التعديلات، خدمة للمصلحة العامة وإعمالا لمبادئ الديمقراطية والمقاربة التشاركية التي ينص عليها الدستور.

إرادة المشرع الدستوري منذ الدستور السابق اتجهت إلى إقرار الثنائية البرلمانية، الدستور الحالي حافظ على الثنائية البرلمانية، وبالتالي على الجميع، حكومة، برلمان، مجتمع مدني، أن يكون عند احترام إرادة المشرع الدستوري الذي هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة.

السيد الرئيس،

سيكون من العبث والاستهتار أن تستمر الحكومة في تجاهل تعديلات المعارضة، ولا يمكن للحكومة أو الأغلبية أن تعتبر نفسها بأن ما تقوم به وما تقوله هو الصواب، وما تقوم به المعارضة غير صواب، لأن المأثور علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه: "من استبد برأيه هلك"، فتجاهل الدراسة والقراءة المتأنية التي يقوم بها مجلس المستشارين - وهو بطبيعة الحال مؤسسة دستورية - أبانت منذ إحداثه عن رصانة التعامل والإيجابية في التشريع، ولست في حاجة إلى التدليل عن مجموعة من مشاريع القوانين التي عدلت، وأحيانا الحكومة تقبل بعض التعديلات التي يأتي بها مجلس المستشارين.

شكلت، السيد الرئيس المحترم، الطريقة التي تعاملت بها الحكومة مع مشروع القانون المالي السابق ومع مشروع القانون التنظيمي للمالية ومع مشروع القانون المتعلق بمراجعة اللوائح الانتخابية وصمة عار في تاريخ الممارسة البرلمانية ببلادنا، وإخلالا بمبادئ التكامل الدستوري الذي يهدف إليه الدستور الجديد، كما عبرت عنه قبل قليل.

فأملنا كفريق اشتراكي معارض لهذه الحكومة داخل هاته القبة أن تراجع الحكومة مواقفها، وأن تتحلى بالروح الديمقراطية، وتتسلح بالتأويل الديمقراطي للدستور، الذي أوصت به الخطب الملكية السامية، وأن تتعامل مع البرلمان المغربي كمجلسين، كمؤسستين، يشكلان مجتمعين السلطة التشريعية، ولا ينبغي حصر السلطة التشريعية في مجلس النواب فقط، ولو أن بلادنا اختارت الأحادية ديال السلطة التشريعية لأبقت على مجلس النواب ولحذفت من الدستور مجلس المستشارين.

من جانبنا، السيد الرئيس المحترم، سنظل كفريق اشتراكي معارضة بناءة إيجابية، تحترم المؤسسات، وتحترم العمل ديال البرلمانيين، سواء كانوا في الأغلبية أو المعارضة، ولا يمكن لنا أن ننقص من التعديلات التي تأتي بها الأغلبية، كما حلا للأغلبية أن تنعت تعديلات المعارضة بأنها غير جدية.

التصويت هو تصويت شخصي، التصويت هو تصويت شخصي، لا يحق لأحد أن يصادر حق البرلماني في التصويت، ولا يحق لأحد أن ينعت

التصويت البرلماني بأنه خارج عن السكة الحقيقية لخدمة مصلحة البلاد، وإلا لما كان للديمقراطية أي معنى، فحتى التعاليم الإسلامية جاءت لفتح الحوار: "وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ"، واليوم نفاجأ بأصوات داخل الأغلبية ابغاو يطرقوا الباب ويسدوا الباب على المعارضة، اعتقادا بأن ما تقوم به الأغلبية والحكومة هو عين الصواب، فهذا هو عين الخطأ، أقولها وأكررها.

إذن، خدمة المصالح العليا للبلاد وصيانة مصالح عموم المواطنين والانحياز للفئات الشعبية العريضة والفئات المواطنة والمساهمة في بناء المغرب الديمقراطي الحديث، يقتضي أن تكون هناك معارضة بناءة، معارضة اقتراحية، وينبغي على الجميع أن يحترم صوت المعارضة داخل البرلمان وغيره، والشعب هو من سيحكم، وتفطن من يقول الصحيح ومن يقول الغلط.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

الكلمة للمتدخل الموالي عن الفريق الفيدرالي، لا أعتقد أن هنالك أحد.

الكلمة للإتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لأحد المتدخلين باسم مجموعة الإتحاد الوطني للشغل، تفضلوا السي رماش في دقيقتين، السي رماش، أنا وخا ابغيت نقول لك دقيقتين، قلتها لك غي ابشوية، غي زيد، السي رماش، تفضل.. لا جوج.. لا، لا، درنا خمسة.

اسمح لي، الله يخليك، عاوثاني غتبداو تدخلوا معايا في اسميتو، راه ماشي معقول، جوج ماشي انتما اللي تقولوها لي، أنا اللي كنقولها، تفضل السي رماش.

المستشار السيد محمد رماش:

اشحال؟ جوج؟

السيد رئيس الجلسة:

هو في الحقيقة عندك جوج دقايق، ولكن نزيدو لك دقيقة ابحال اللي زدناها للإخوان الآخرين، ما غاديش نقول شي حاجة أخرى، تفضل السي رماش.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

تحية إجلال وتقدير لكل من ساهم بالحضور والنقاش وسعة الصدر، وأشكر الحكومة من خلال وزير المالية والوزير المكلف بالميزانية، لما أبدوه من عمق في الرؤية واستيعاب جيد للمشروع، ورؤية استشرافية للبعد الاقتصادي والاجتماعي والمالي.

بحق كنا أمام مدرسة تحارب الأمية المالية، وتضبط الإيقاع المالي بتيسير وتفسير على مستوى مشروع القانون المالي.

في هذا الاتجاه، وبعد متابعتنا للنقاش الذي هم مشروع ميزانية 2015 على مستوى اللجان الدائمة أو ما تم من نقاش داخل الجلسة العامة، سواء الجلسة الصباحية والمسائية هاته، وبعد استماعنا لكل التدخلات بموضوعية ومسؤولية، واستحضارا لأبعاد مشروع الميزانية المقترح في شقه الاقتصادي ومجالاته الصناعية والتجارية والفلاحية والمضامين الاجتماعية، ونظرا لما سيحدثه من انعكاسات إيجابية رغم التحديات والإكراهات التي نعيها جميعا، وبعد أن قدمنا تعديلات هامة، كاتحاد وطني للشغل في المغرب، في تحسين وتجويد مشروع قانون المالية، وبعد أن تفهمت الحكومة جزءا من مقترحاتنا وتعديلاتنا، والتي لامست جانبا من المعاشات وجانبا من الضريبة على القيمة المضافة وغيرها، نظرا لأن هذه التعديلات قابلة للتنفيذ، ولم تدخل في زحمة المزايدات، مع تفهمنا لباقي التعديلات الأخرى المقدمة دون أن تؤثر على الميزانية المحددة في سقفها الخاص بالتسيير والاستثمار.

من جهة أخرى، فإننا كإتحاد الوطني للشغل بالمغرب لم نوافق على تعديلات أخرى والتي قدرنا بأنها ستؤثر في بنية المشروع بالزيادة أو النقصان في بعض القطاعات والصناديق، والتي ستحدث خللا على مستوى المالية، وستكون حتما ثقلا على خزينة الدولة.

كما أن حذف الميزانيات بصناديق معتمدة وإلحاقها بصناديق أخرى قد تحدث اختلالات كثيرة، وستؤثر بالتالي على تمويل جملة من المشاريع ذات الارتباط بالجماعات المحلية أو المبادرة الوطنية للتنمية أو غيرها على سبيل المثال.

كما أن حذف مبالغ من الاستثمار العمومي وإعادة توزيعها وترتيبها وفق رؤية جديدة قد تؤثر على مجالات الاستثمار محددة سلفا، وفق تخطيط ودراسة ومعطيات وأرقام لا يمكن القفز عليها بسهولة ويسر ضمن تعديلات قد تخونها بوصلة تحديد الضابط أو الهادف والمركز.

من ملاحظتنا كذلك تلك الخاصة بتثمين البعد الاجتماعي الذي يشكل 52% من الميزانية المقدمة.

وبناءا عليه، ونظرا لما قدم من تعديلات مفيدة بمجلسنا، وما تتضمنه من إصلاحات تمس جملة من قضايا المواطنين والمؤسسات والمقاولات وفق رؤية طموحة وعميقة، فإننا نمتنع عن التصويت، إيمانا منا بأن التعديلات التي صوت لأجلها لن تساهم في إحداث التوازنات المالية والاجتماعية المطلوبة، وصوتنا بالامتناع لأننا مازلنا راغبين في تحقيق أكثر من المطالب والتعديلات والتي لم تتحقق في هذا المشروع، آملين أن تتحقق في المشاريع المقبلة، إيمانا منا بمبدأ التدرج، وتفهما لمنطق الظرفية الاقتصادية الصعبة التي تعرفها البلاد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رماش.

والكلمة للسيد الوزير لإبداء رأي الحكومة بخصوص التفسيرات، تفضل.

السيد الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

تعرفون، السيد الرئيس، التقدير الحقيقي الذي أكنه لكم، والحقيقة أنه لولا أنكم يعني في ذاك المنصب، ذاك الموقع، لربما ما فكرت في أن أثير هذه النقطة نظام.

مرت أجواء النقاش العام ديال قانون المالية في أجواء جيدة طبيعية، هذه هي الديمقراطية، وهذا هو التنافس والنقاش، لكن كحكومة نريد أن نلفت انتباهكم وانتباه المستشارين المحترمين إلى ما لاحظناه في المناقشة من أشياء لابد من تجاوزها، حفظا وتطويرا لمناخ ما هو إيجابي في هذه العلاقة.

لاحظنا للأسف الشديد أنه أثناء المناقشة، احترام النظام الداخلي الذي يجب أن ينضبط له الجميع، لا يحصل دائما بما هو مطلوب من المسؤولية من طرف بعض المتدخلين من السادة المستشارين.

حصل هذا الأمر في خرق سافر للمادة 205 في الجلسة الصباحية، وطبعا هاذ الخرق يطال حقوق الحكومة والمعارضة والأغلبية على السواء. التحدث خارج قواعد النظام الداخلي يشكل نقطة غير لائقة بهذا النقاش.

المسألة الثانية، بعض المستشارين، للأسف الشديد عندما يكونون في المنبر يتوجون لأعضاء الحكومة أحيانا بتوجيهات ذات طبيعة أخلاقية، فيناقشون كيف يتحدثون وكيف يجلسون وكيف.. هذا مخالف لأعراف العلاقات المسؤولة بين الحكومة والبرلمان، مخالف لمقتضيات المادة 111 من النظام الداخلي الذي يجعل عهدة إدارة الجلسة العامة والضوابط الأخلاقية والنظامية من اختصاص السيد الرئيس.

وبالتالي، على كل مستشار محترم، إذا لاحظ ما يزعجه في إدارة الجلسة والإنصات إليه أن يتوجه إلى الرئيس وليس إلى أعضاء الحكومة، لأن هذا الأمر، إذ نلفت الانتباه إليه، أؤكد لكم، السيد الرئيس المحترم، بأننا لن نقبله في المستقبل، وسنقف عنده بصرامة، كما أنه لا يجوز لعضو الحكومة أن يتوجه لأي مستشار في الجلسة العامة، وينبهه لسلوك معين، كذلك لا يليق ولا يجوز أن يكون هذا التصرف في اتجاه أعضاء الحكومة.

فألتمس منكم، السيد الرئيس المحترم، نقل هذا الانشغال إلى كل مسؤولي المؤسسة، آملين أن يقع الانضباط للنظام الداخلي واحترام أعضاء الحكومة، كما يجب على أعضاء الحكومة احترام أعضاء البرلمان، وكل تجاوز في المستقبل سوف نقف عنده بشكل حازم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ملاحظاتكم بخصوص ما يجري ستنقل طبعا إلى مكتب المجلس ليتداول بخصوصها، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، سوف لن آتيكم بشيء جديد إن قلت على أن تطبيق النظام الداخلي هو ملزم في الحقيقة للجميع، حكومة وكذلك برلمانا، لا يجب أن يزيغ أحد عن تطبيق مضامين النظام الداخلي، ومن لاحظ في حينه أن أحد الأطراف قد أخل بتطبيق مقتضيات النظام الداخلي فما عليه إلا أن يطلب نقطة نظام لرد الأمور إلى نصابها في حينها طبعا، هذا من جهة.

من جهة ثانية، كذلك مطلوب منا جميعا، لا كحكومة ولا كبرلمان، أن نتوافق فيما يدفع في اتجاه تجاوز بعض المعيقات التي قد لا تأتي بأي فائدة لبلادنا، وبالتالي كما هو مطلوب من الحكومة أن تكون في مستوى التعامل الذي لا يجرح، لأن قاموس لغتنا غني جدا بمصطلحات ومفاهيم وكلمات قد نختار منها ما نشاء، دون أن نقوم بإيلام أحد، وكلما ابتعدنا عن اختيار الكلمات الجارحة كلما دفعنا في الاتجاه الإيجابي لبلادنا.

لذلك، بقدر ما هو مطلوب من الحكومة أن تكون في مستوى التعامل مع البرلمان أحيانا، كذلك مطلوب من السادة البرلمانيين أن يكون خطابهم غير جارح للحكومة.

هاذ المسألة، السيد الوزير، السادة الوزراء، أعتقد أنه أخلاقياتنا جميعا هي التي ستهدينا إلى نهج الطريق السوي لأن كل من أراد، كما يقال، ربما قولة علي ابن أبي طالب: "من أراد العزة بالباطل يورثه الله الذل بالحق"، من أراد يعني أن يأتي بأشياء يلقيها على الغير من أجل كسب شيء لنفسه، فهذا طبعا سوف لن يكسبه على المدى البعيد إلا الذل.

لذلك أقول: مطلوب منا جميعا، حكومة وبرلمانا، أن نتوافق ونرفع من مستوى عملنا على مستوى الجلسات أو على مستوى اللجان وفي كل الأمور.

لذلك، مرة أخرى نهنئ أنفسنا على هذه اللحظة التي صادقنا فيها على مشروع القانون المالي لسنة 2015. وأشكر جميع من ساهم في أشغالها وساهم في إنجاحها، وشكرا للجميع مرة أخرى.

ورفعت الجلسة.